مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 317-327

صنع السياسة العامة في الجزائر وفق المقاربة التشاركية: بحث في المعيقات وإمكانية التحقيق

Policy-making in Algeria according to the participatory approach: Research into obstacles and the possibility of investigation

عزيزة ضمبري

جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، aziza.dembri@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/03 تاريخ القبول: 2021/09/03 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة معالجة موضوع السياسات العامة من منظور المقاربة التشاركية باعتبارها تعكس عملية تفاعل بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، خاصة مع ما عرفه حقل السياسة العامة من تطورات، واتجاه مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية إلى تبني مفهوم الحوكمة والحكم الجيد في خطاباتها، مؤكدة على أهمية الشراكة بين الدولة/ ومختلف الفاعلين (مواطنين، مجتمع مدني، قطاع خاص)، في رسم سياسات عمومية فعالة، تستهدف معالجة المشكلات المجتمعية وتدبير الشأن العام، وتحقيق التنمية. وهو ما ترتب عنه تخلي الدولة عن احتكارها لعملية صنع السياسة وفسح المجال أمام قوى مجتمعية أخرى وعلى رأسها تنظيمات المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: السياسة العامة، المقاربة التشاركية ، الفواعل الرسمية وغير الرسمية، المجتمع المدني.

Abstract:

This study aims to address public policy from the perspective of participatory approach as reflecting, especially with the developments in public policy, and the tendency of various international bodies and institutions to embrace the concept of governance and good governance in their speeches, emphasizes the importance of the partnership between the State/various actors (citizens, civil society, private sector) in the design of effective public policies, To address societal problems and public governance, and achieve development. This has resulted in the state abandoning its monopoly on policy-making, and it has given way to other community forces, primarily civil society organizations.

Keywords: public policy; participatory approach; Formal and informal acteurs; civil society.

المؤلف المرسل: عزيزة ضمبري ، **الإيميل**: aziza.dembri@univ-jijel.dz

مقدمة:

حظيت دراسة السياسات العامة بأهمية متزايدة كواحدة من المواضيع الأساسية لدى الباحثين خاصة في الدول المتقدمة التي أعطت أهمية كبيرة لعمليات وضع ووصف وتحليل وتوضيح أسباب وآثار النشاطات الحكومية حيث تقع مسؤولية وضع السياسات العامة على عاتق الإدارة العليا في الدولة ومختلف الدوائر الحكومية.

وتعد عملية رسم السياسات العامة واحدة من أهم الآليات التي تتدخل من خلالها الحكومة لحل مشاكل مواطنيها وتحقيق المصلحة العامة. ومعيارا أساسيا لمدى نجاحها في تحقيق الأهداف وهو نجاح يعتمد على مهارة وقدرة الفاعلين في الإدارة العليا على تحديد معالم الطريق الذي تسلكه الهيئات الحكومية في مواجهة الظروف البيئية والتوفيق بين العناصر المختلفة للتنظيم. [1]

إلى جانب مهارتها في إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات لمواجهة الأزمات وحل المشكلات التي تعترض المجتمع.

ويعتبر رسم السياسات العامة وفق المقاربة التشاركية واحدا من التوجهات التي تعكس بروز متغيرات تحليل جديدة في حقل تحليل السياسات العامة لا سيما فيما يخص الأطراف المشاركة في صنع وتقييم السياسات، وتجاوز النظرة الكلاسيكية التي تركز على الدولة كوحدة تحليل وفاعل محوري في عملية الصنع، والمناداة بضرورة اعتماد شبكة السياسة العامة كوحدة تحليل تسمح بكشف فواعل مؤثرة جديدة كالمواطن ومؤسسات المجتمع المدني. [2]

وعلى أهمية هذه المقاربة في صنع سياسات عامة تعكس تفاعلا بين مختلف قوى المجتمع وتعبر في الوقت نفسه عن حاجات وتطلعات المستفيدين، فهي المقابل حسب جينيفر ماكريكن آلية مهمة لتسهيل عمل ومساهمة الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات عن طريق التمثيل، وما يترتب عن المشاركة من محاسبة وشفافية ومواطنة فعالة، بما يعني الوصول إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع. [3]

تستهدف هذه الورقة مقاربة عملية صنع السياسة العامة في الجزائر من زاوية مدى وجود فواعل أخرى غير رسمية تشارك وبشكل فعال في رسم السياسات بما يستجيب لتطلعات المواطنين أم أن طغيان دور الفواعل

الرسمية وخاصة المؤسسة التنفيذية حال من دون تجسيد المقاربة التشاركية في رسم مثل هذه السياسات، محاولة الإجابة عن إشكالية مركزية: إلى أي مدى تشارك الفواعل غير رسمية في إطار تشاركي في رسم السياسات في الجزائر؟ وهل يسهم طغيان دور الفواعل الرسمية وعلى رأسها الهيئة التنفيذية في الحد من أن تكون هذه الفواعل شريكا مهما في صياغة السياسات؟

وتستعين الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي بغية وصف وتحليل دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات والبحث في مدى تغول طرف على حساب الطرف الآخر في عملية الرسم، بما يحول دون تجسيد المقاربة التشاركية على أرض الواقع.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية انطلاقا من فرضية محورية تركز على الدور المخول دستوريا وقانونيا للهيئات الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، بما يجعل من هذه الهيئات محور رسم السياسات في الجزائر بعيدا عن أي مشاركة حقيقية لباقي الفاعلين بما فيهم المواطن المفروض أن السياسات موجهة لحل مشكلاته، ولا لمؤسسات المجتمع المدني المفروض أنها شريكا حقيقيا للحكومة في كل مراحل السياسات (صنعا وتنفيذا ورقابة وتقييما).

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة.

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التطورات مست علم السياسة بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة؛ ومع بروز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث، كان التركيز على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال البحث في تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مختلف مراحل صنع السياسة العامة.

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين ومع تهاوي احتكار الدولة للسياسات العامة تصاعدت الكثير من نداءات الهيئات الدولية لتفعيل أكبر للمقاربة التشاركية في رسم السياسات بما يفسح المجال لتدخل العديد من الفواعل في رسم وتنفيذ السياسات العامة. فما المقصود بالسياسة العامة والمقاربة التشاركية، وما هي أهم الفواعل المشاركة في رسم السياسات؟

1. في مفهوم السياسة العامة :

أدخل عرف علم السياسة العامة العديد من التطورات بعد الحرب العالمية الثانية، لكن ومنذ خمسينيات القرن العشرين اكتسب العلم معناه الاصطلاحي علميا على يد عالم السياسة "هارولد لازويل

Harlord.Lasswell الذي تناول بالدراسة في كتابه من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها."[4]

وقد توالت بعد ذلك الدراسات والابحاث محاولة مواكبة ما يشهده حقل السياسة العامة من تطورات، وقد حرص الباحثون في خضم تلك التطورات على تحديد مفهوم السياسة العامة ومختلف عناصرها والفواعل المتدخلة في صناعتها.

وكغيره من المفاهيم الاخرى في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة على وجه التحديد لم يتمكن الباحثون من تحديد تعريف واحد للمفهوم، فتعددت التعاريف بعدد المنظورات (ممارسة القوة، تحليل النظم، منظور الحكومة)[5].

ويبرز في المحاولات الغربية تعريف جيمس أندرسون J.ANDERSON للسياسة العامة باعتبارها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع".[6]

أما في المحاولات العربية لتعريف السياسة العامة فيبرز إسهام الأستاذ فهمي الخليفة الفهداوي " من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية المعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية. بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".[7]

ومع أن الكثير من التعريفات تشير إلى أن تطوير السياسات العامة يتم في إطار تنظيمي حكومي، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الأطر التنظيمية تعمل على إعداد السياسات ثم تفرضها فيما بعد على العالم الخارجي، لأنه في الواقع وكما تشهد بذلك تجارب الدول المختلفة، يتم وضع السياسات العامة بالاشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع . أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسات العامة بل هناك مجموعة من الفواعل التي تتدخل في ذلك و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة

وهو ما أدى في مرحلة لاحقة محاولات حديثة لتعريف المفهوم ارتبطت " بمفهوم الشبكات Network Policy، أي وجود أكثر من جماعة فاعلة ومؤثرة في صنع السياسة العامة، يميزها وجود عدة

أنماط اتصالية وحجم أكبر من التشابكات وصور الشراكة، تبلورها جهات حكومية وغير حكومية تتمتع بالاستقلالية، ولديها القدرة والأدوات للتحكم أو توجيه هذه الشبكات تجاه سياسات بعينها".[8]

2. المشاركة والتشاركية

شهد مفهوم الشراكة والتشاركية تداولا واسعا منذ تسعينيات القرن العشرين، فلم تتوان خطابات الامم المتحدة وبيانات مؤتمرات العديد من الهيئات الدولية من طرح المفهوم وتأكيد أهمية وجود صيغة تشاركية ما بين الحكومة وفاعلين آخرين على رأسهم المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية من خلال رسم وتنفيذ سياسات عامة فعالة.

ورغم ما أثاره مفهوم المقاربة التشاركية من نقاش واسع بين مختلف الباحثين لم تحد التعريفات التي أعطيت للمفهوم عن فكرة أساسية تركز على محورية إشراك مختلف الفاعلين في أخذ المبادرة في إعداد وبرمجة السياسات وتنفيذها وتقويمها من دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، وهو ما يعبر عن الديمقراطية التشاركية من جهة، ويحقق استقرار النظام السياسي من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يرى صامويل هنتغتون S.Huntingtonن " أن تحقيق الإستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد، وذلك باشراك المواطنين سواء بشكل فردي أو من خلال تنظيمات/ مؤسسات في صنع السياسات. وهو ما ركز عليه تعريف الأستاذ صالح زياني أيضا "أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم."[9]

ثانيا: صنع السياسة العامة في الجزائر من منظور تشاركي: المعيقات وسبل التفعيل

لم تكن الجزائر من السباقين لتطبيق المقاربة التشاركية في رسم السياسات فقد عرفت دول عديدة على غرار بريطانيا، ألمانيا وفنزويلا وغيرها إلى تبني المقاربة التشاركية انطلاقا من إشراك جميع الفاعلين في وضع السياسات التي تهم المواطنين وتعالج مشكلاتهم.

وغدت هذه المقاربة بعد نجاح التجربتين السويسرية والفرنسية في اعتمادها كوسيلة جديدة من أجل المشاركة المستمرة والدائمة من طرف مختلف الفاعلين وخصوصا المجتمع المدني والمواطنين في الإعداد والتفعيل والتنفيذ والتقييم للسياسات العامة وتكريس قيم الديمقراطية التشاركية وكذا قيم الحكامة الجيدة وعلى رأسها المشاركة والمراقبة والمحاسبة.

ولأن الأنظمة العربية عموما بما فيها النظام السياسي الجزائري غالبا ما تستحوذ فيها السلطة التنفيذية على جميع السلطات، فيصبح صنع السياسات العامة مُرتكزا في يد تلك السلطة التنفيذية، دون اعتبارات صنع السياسة العامة التي يشترك فيها السلطات الرسمية والمكونات غير الرسمية داخل النظام السياسي كالأحزاب والمجتمع المدني و النخب.[10]

وقد كان التوجه منذ الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية في إطار ما عرف بالربيع العربي ابتداء من سنة 2011، بتبني خطاب المشاركة والمقاربة التشاركية كآلية لإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين في تدبير الشأن العام والمحلي، وتحقيق التنمية، خاصة مع "القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين التي اتخذت من الديمقراطية التمثيلية آلية لتسيير الشأن العام".[11]

1. صنع السياسة العامة في الجزائر: بين محورية دور السلطة التنفيذية وضرورة إشراك الفواعل غير رسمية:

أ لم تتأخر الجزائر كغيرها من معظم دول العالم عن تبني الخيار الديمقراطي الذي يرتكز على مبادئ أساسية تستهدف تحسين الآداء الحكومي والتدبير العمومي. وعلى تعدد هذه المبادئ يبقى في تبني خيار التشاركية في التعديل الدستوري لسنة 2016 [12] دليلا على مدى حرص النظام على تجسيد الديمقراطية التشاركية وأحد أهم آلياتها المتعلقة باشراك الفاعلين في تدبير الشأن العمومي والمحلي من خلال مشاركته في سن السياسات وتنفيذها ومراقبتها وتقويمها.

إلى جانب نص المادة 34 من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات التي تؤكد على ضمان مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات بإزالة كافة العقبات التي تحول دون مشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهمها حرية التعبير للمواطنين عن آراءهم وتقديم اقتراحات وحلول لأهم مشكلاتهم، وبلورتها في شكل بدائل للسياسة العامة. وكذا حرية إنشاء جمعيات المجتمع المدني، لما يمارسه من دور مهم في التوعية من خلال حلقات الحوار والمنتديات وحملات التعبئة، وبرامج الإعلام، واثارة اهتمام الرأي العام، بمتابعة قضايا التنمية وتقييم سياساتها.

- **الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص: من أجل سياسات عامة أكثر فعالية:**

منذ أن طرحت الدوائر السياسية والبحثية الغربية والمنظمات الدولية مفهوم **Governance** كمفهوم جديد يهدف إلى صياغة عقد جديد بين الدولة والمجتمع، لم تعد الحكومة هي الطرف الوحيد المعني برسم السياسات رغم محورية الدور الذي تلعبه كفاعل رئيسي في عملية الصنع. بل أصبح يتشارك معها كل من القطاع الخاص من خلال سعيه لتحقيق التنمية وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات. إلى جانب المجتمع المدني من خلال دوره في تعبئة جهود الأفراد في منظمات قوية تشارك بفعالية في الأنشطة الاجتماعية والسياسية وتلعب دورا في التأثير في السياسات العامة، عن طريق البعد غير الرسمي أو ما سماه "لندبلوم " بالسلوك المؤثر على الدستور الذي يأخذ عدة صور كالمبادرة بالتأييد أو المعارضة، أو القضاء ، أو الرأي العام، أو التعاون أو المناقشة.[13]

ويتطلب الحديث عن مدى تجسد شراكة حقيقية بين الفواعل في رسم السياسات، استعراض مكانة الفواعل الرسمية خاصة السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة، وكذا درجة إسهام باقي الفواعل وأهمها المجتمع المدني في هذه العملية.

فالمتتبع لمختلف الدساتير الجزائرية وتعديلاتها المتتالية وصولا إلى آخر دستور سنة 2020 يدرك بكل سهولة المكانة المهمة التي منحها المشرع الجزائري للسلطة التنفيذية داخل النظام السياسي مقارنة بباقي المؤسسات، سواء ما تعلق بطريقة تنظيمها والصلاحيات الممنوحة لها إضافة إلى طبيعة علاقتها مع السلطات الأخرى، بالشكل الذي جعل منها الفاعل المهيمن على عملية صنع السياسة العامة.

وقد أكدت دساتير مرحلة التعددية منذ دستور 1996، مرورا بتعديل 2016، وصولا إلى التعديل الأخير لسنة 2020، مبدأ علوها وهيمنتها على معظم الاختصاصات في الدولة بما يخولها آليا لهيمنتها على رسم السياسات وتنفيذها. وتتجسد هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على رسم السياسات في مواقف كثيرة أهمها مزاحمتها البرلمان في تشريع السياسات واعتمادها على أغلبية مريحة لتمريرها، وتبنيها تطبيق برنامج رئيس الجمهورية علنا. كما تبرز أيضا في المكانة المحورية لها (مؤسسة الرئاسة) بما يخولها الدستور من صلاحيات كالاحتكار الرئاسي للمبادرة بالتشريع بما يوحي بمحورية دور رئيس الجمهورية في وضع وسائل وأدوات تنفيذ السياسة العامة للدولة. إلى جانب الاحتكار الرئاسي لسلطة التعيين التي تلعب دورا كبيرا في تنفيذ السياسات العامة بما تتيحه من فرصة اختيار الشخصيات المؤهلة للقيام بذلك.[14]

أما في ما يتعلق بالفواعل غير الرسمية وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعلى رغم تأكيد الكثير من الدراسات الأكاديمية على محورية دورها في رسم وتنفيذ وتقويم السياسات العامة خاصة في النظم الديمقراطية التي تترسخ فيها قيم المواطنة ويتجسد فيها مبدأ المشاركة، بما يؤهلها لتكون آلية نقل المطالب والدفاع عنها، وعنصرا مهما في عملية صنع السياسة العامة، يبقى دورها في الجزائر مقيدا بكثرة القوانين والتشريعات التي أضعفت الأداء الحزبي فتراجع عن دوره في صنع السياسات، وأسهمت في ذوبان تنظيمات المجتمع المدني في خدمة مشاريع السلطة الحاكمة.

ومع أن الكثير من الدارسين يشيد بالدور الذي لعبته التنظيمات المدنية منذ دخول الجزائر مرحلة التعددية وتبني العديد من الاصلاحات السياسية والادارية والاقتصادية، ترتب عنها عدة قوانين تنظيمية لهذه الهيئات[15]، بما انعكس على حجمها ودورها (جمعيات، منظمات وطنية، نقابات) حيث لعبت دورا كبيرا في حصر النقائص الموجودة في السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة بتقديم اقتراحاتها لتصحيح هذا الخلل. [16]

يرى في المقابل البعض الآخر أن هذا الزخم العددي لا يعكس أي شراكة حقيقية لهذه الفواعل على أرض الواقع، ولا يعكس أي ثنائية تأثير متبادل بين الدول وتنظيمات المجتمع المدني. ورغم تمتع هذه الهيئات بالاستقلالية على المستوى القانوني والهيكلي، إلا أن الواقع العملي أثبت [على الأقل منذ تولي الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة للحكم 1999-2019] تبعيتها للسلطة الحاكمة وتحولها لمجرد آليات مساندة وتأييد لكل سياسات وقرارات السلطة، مستعينة في ذلك بأكثر من استراتيجية كالاختراق والتفكيك، والتنظيمات المتماثلة، إضافة إلى استراتيجية التهميش المتعمد والإقصاء والاكراه المادي والمعنوي.[17]

2. الآفاق: بحث في سبل تفعيل المقاربة التشاركية في صنع السياسات:

يعكس واقع الممارسة خاصة في ما يتعلق باشراك الفواعل غير الرسمية في الجزائر في صنع السياسات أننا مازلنا بعيدين عن تجسيد شراكة حقيقية مع مختلف الفاعلين، خاصة مع ما منحه الدستور نفسه من صلاحيات واسعة تخول للمؤسسة التنفيذية إحكام قبضتها على صنع السياسات وتنفيذها.

ويتطلب تفعيل المقاربة التشاركية على أرض الواقع بما يُمكن للفواعل غير الرسمية وعلى رأسها تنظيمات المجتمع المدني أن تكون شريكا اجتماعيا حقيقيا في رسم وتقويم السياسات العامة بحكم تغلغلها داخل المجتمع بما يخولها أن تكون مصدرا معلوماتيا بامتياز، العمل على:

- **إرساء ثقافة المشاركة:** فوجود إطار أو مرجعية فكرية تؤمن وتعزز مشاركة الجهات غير الرسمية في صنع السياسة العامة ، ومن ثم تخلق لها بيئة قانونية وسياسية لمباشرة عملها دون قيود مسبقة أو ممارسة ضغوطات عليها، لذلك نؤكد على أن إصلاح الجهاز الحكومي لا بدا أن يكون إصلاحا هيكليا وفكريا، وفق فلسفة إدارية معاصرة شكلا ومضمونا.

- **الحوكمة الرشيدة كمحدد أساسي لفعالية الأداء الحكومي:** لما تمثله الحوكمة الرشيدة كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع السياسة العامة. كما تدعو الحوكمة إلى مزيد من العدالة والمساواة وذلك بعدم إقصاء أي طرف أو تهميشه. وللتعبير عن التفاعل أو المشاركة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستديمة.[18]

- **إرساء نظام ديمقراطي:** باعتباره (النظام الديمقراطي) المجال الوحيد الذي تتحول فيه السياسة العامة إلى عملية سياسية حقيقية تكون أكثر تعبيرا عن محصلة التفاعل القائم بين هذه الفواعل. فالديمقراطية هي الفضاء الوحيد الذي يتيح لكل الفواعل الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في عملية رسم السياسة العامة. ومن ثم يحتاج الأمر إرساء نظام ديمقراطي حقيقي تتولد عنه عن إرادة سياسية وثقافة ديمقراطية، ما يستتبعه بالضرورة إرساء آليات وإجراءات (حرية الرأي، المشاركة المجتمعية، استقلالية المنظمات المدنية) تسهم في تجسيد المقاربة التشاركية على أرض الواقع.

4. خاتمة:

لم يعد رسم السياسات العامة حكرا على الدولة/ الفواعل الرسمية، فمنذ ظهور مفهوم الحوكمة تصاعدت نداءات الهيئات الدولية لإرساء مبدأ الشراكة بين مختلف الفاعلين إلى جانب الحكومة كآلية مهمة لتدبير الشأن العام والمحلي وتحقيق التنمية. الأمر الذي تطلب تفعيل المقاربة التشاركية وإشراك العديد من الفواعل غير الرسمية وعلى رأسها تنظيمات المجتمع المدني في رسم وتنفيذ وتقويم السياسات العامة لما تلعبه هذه المنظمات من دور الوسيط بين المجتمع والدولة.

ورغم الزخم العددي لتنظيمات المجتمع المدني التي وجدت سبيلا لممارسة دورها المجتمعي منذ إقرار التعددية السياسية في الجزائر نهاية ثمانينات القرن العشرين، واقرار ذلك دستوريا وقانونيا، إلا أن الواقع العملي أثبت عدم قدرتها على تحقيق استقلاليتها ولعب أدوارها في رسم وتنفيذ السياسات، خاصة في ظل ما تعانيه

من ضعف تنظيمي ومالي، وهو ما دفع معظمها للتخلي عن دوره الرقابي والتقويمي لسياسات الحكومة، واكتفى بلعب دور المؤيد لهذه السياسات.

ويبقى التوجه نحو إشراك مختلف الفاعلين غير الرسميين كالمواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في رسم وتنفيذ سياسات عامة لمواجهة المشكلات المجتمعية مرهون بمدى توجه النخب الحاكمة نحو بلورة إرادة سياسية حقيقية تقبل بتعدد الأطراف الفاعلة في صنع السياسات من دون احتكار لطرف واحد (عادة ما يكون الحكومة). إلى جانب تبني وتفعيل معايير الحوكمة في سياق السياسات العامة، وتكريس معايير الحكم الراشد في كل مراحل رسم السياسة العامة، ما يسمح بإدارة أمثل للدولة للموارد، وتوجيهها لخدمة الصالح العام من خلال بلورة سياسات بكل شفافية بما يعزز الثقة بين المواطن والسلطة ويفسح المجال لإشراك مختلف الفاعلين (مواطنين ومجتمع) في اتخاذ القرارات لاسيما تلك المتعلقة بالسياسات، وإمكانية محاسبة ومساءلة المسؤولين حول تبني سياسات أو تعديلها.

5. الهوامش:

[1] - أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006، ص.د.

[2] – جمال زيدان، "دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في آليات التقويم"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 08، العدد01، (ماي 2021)، ص746. (ص ص 744-768)

[3]– عبد العزيز عقاقبة ومسعود البلي"توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 05، (مارس 2015)، ص426.(ص ص 420-436)

[4]– فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1(عمان:دار المسيرة)،ص 29.

[5] – للاطلاع أكثر على أهم التعريفات التي تضمنها كل منظور يمكن الرجوع إلى: ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص ص. 19-23".

[6] – جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيس ، ط.1(عمان: دار المسيرة،1999)، ص 15

[7] – فهمي خليفة الفهداوي ، ص32 .

[8] – عمار معمر، "إشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر: مدخل الحكم الراشد"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 06، العدد 02،(2017)، ص 03.

[9] – أحمد باي ورؤوف هوشات، "المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 274. (269-281).

[10]– محمد نور البصراتي، " المقاربة الأمنية في توجيه السياسات العامة ودورها في صناعة التطرف والإرهاب"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 26،(ديسمبر 2019)، ص19.(ص ص11-28).

[11]– أحمد باي ورؤوف هوشات ، ص274.

[12]– انظر نص المادة 15 الفقرة 03 الفصل الثالث الموسوم بالدولة، التعديل الدستوري لسنة 2016.

[13]– عطية حسين أفندي، "الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني: نحو منظومة جديدة: الحكومة- المنظمات غير الحكومية- القطاع الخاص"، ورقة عمل قدمت إلى حلقة حوار حول: "الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 4-5 أكتوبر 1999، ص.01.

[14]– منح دستور 1996 رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في مجال التعيين، إذ مُنح التعيين في الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور وفي الوظائف المدنية إلى جانب صلاحية التعيين في مجلس الوزراء، إلا أنه ومنذ 1999 أقدم رئيس الجمهورية على الاستحواذ على سلطة التعيين بشكل مطلق دون مشاركة أي جهة أخرى له. وحافظت عليه باقي الدساتير وآخرها دستور سنة 2020 (المادة 03/92). لتفاصيل أكثر: السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري – دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996: السلطة التنفيذية، ط.3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013). و بن مسعود أحمد. العلاقة بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد 02، العدد 03،(2015)، ص ص459-475.

[15]– أصدرت السلطة القانون رقم 14/90 في 1990/12/04 يتضمن كيفية تنظيم ممارسة الحق النقابي بما سمح بظهور تعددية نقابية، والقانون 31/90 في 1990/12/04 يتعلق بالجمعيات بما سمح بظهور العديد من الجمعيات الوطنية والمحلية، والقانون رقم 06/12 في 2012/01/12 الذي ادخل على النظام الجمعوي عدة أحكام جديدة على مستوى الهيكل والأدوار ما اعتبر مكسبا مهما للعمل الجمعوي.

[16]– فعلى سبيل المثال لا الحصر استعانت الحكومة الجزائرية بالجمعيات التي تنشط في القطاع التربوي ومحو الأمية من أجل تحقيق وإنجاح سياسة تعميم التعليم و محو الأمية، وتمكنت من خفض نسبة الأميين في المجتمع من 26.5% سنة 2000 إلى 22% سنة 2005. جمال زيدان، "دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في آليات التقويم"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 08، العدد 01، ماي 2021، ص.759. (ص ص.744-768)

[17] – جمال زيدان، ص ص759-760.

[18]– عائشة عباش، "تطوير الأداء الحكومي كخيار استراتيجي لترشيد السياسة العامة: بحث في الآليات والأسس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، (أكتوبر 2015)، ص18.(ص ص06-19).